أصبحت المؤسسات في الوقت الراهن تواجه العديد من الصعوبات خاصة مع التحولات والتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي غيرت طبيعة الأعمال الدولية والمحلية ومست مختلف المجالات السياسية، التكنولوجية و الاقتصادية، ناهيك عن تعرض المؤسسات إلى ضغوطات تنافسية متزايدة ناتجة عن التوجه نحو العالمية والذي يتجسد في زيادة الانفتاح و انتشار التكتلات الإقليمية بصورة ملفتة، هذا ما فرض على المؤسسات سواء كانت عامة أم خاصة، إنتاجية أم خدمية البحث عن وسائل غير تقليدية تمكنها من مواجهة ضغوطاتها وتساهم في تحسين أدائها وذلك من خلال خلق تموضع أحسن مقارنة مع منافسيها، وعليه بات على المؤسسات مراجعة طرائق تسييرها وتحديد بدائلها الإستراتيجية التي يمكن أن تتبناها لمواجهة منافسيها، وفي هذا السياق نجد أن العديد من المؤسسات العالمية وخاصة المجمعات الصناعية التي استطاعت أن تحقق انجازات مهمة،كان ذلك نتيجة تسييرها الجيد واختيارها الموفق والمناسب للبديل الإستراتيجي وبذلك تمكنت من تحقيق مراكز مهمة ولذلك يعد اختيار ووضع الإستراتيجية التنافسية للمؤسسات إحدى أكثر عمليات الإدارة الإستراتيجية تعقيدا، حيث يتوقف عليه مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في الصناعة، فنجد أن الإستراتيجية التنافسية هي التي تحدد لنا مستقبل و المكانة التنافسية للمؤسسة في الأسواق المستهدفة من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على تحقيق تكييف موارد المؤسسة مع بيئتها الداخلية والخارجية، من هنا تظهر العلاقة التي تربط سلوك المؤسسة والمتمثل في الخيار الإستراتيجي بالأداء الذي تحققه من وراء هذا السلوك، حيث اعتمدت العديد من المؤسسات الاقتصادية العالمية والرائدة إستراتيجيات مختلفة كآلية للنمو والتوسع الخارجي، ومن ثم تحقيق التكاملية وتعزيز أدائها وما يلفت الإنتباه هو الانتشار السريع لهذه الإستراتيجيات بين الشركات العالمية الرائدة التي تسعى للبقاء والسيطرة وتبادل الإمكانات والموارد.

ومن خلال بحثنا هذا سنحاول تسليط الضوء على مدى تبني المؤسسة محل الدراسة لإستراتيجية التكامل العمودي خاصة في ظل التهديدات والتحديات التي أصبحت تواجهها المؤسسة الجزائرية المتوجه نحو سياسة الانفتاح ورفع الحماية الجمركية وتشجيع الاستثمار الأجنبي ومحاولة اكتساب الاقتصاد الجزائري لصفات الاقتصاد العالمي المرتكز على المعرفة والمعلومات والاتصال.